نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في حوار مع (سبأ):

مشاريع كبيرة في مجال الطرق والكهرباء والبنية التحتية ستنفذ خلال الفترة القادمة

الإرهابيون يستهدفون إخراج الأجانب من اليمن وستصدى لهم بقوة

اليمن تقدمت بخطة عشرية للتنمية للاستفادة منها في إعداد الدراسة الخليجية المتعلقة بالاندماج

■ عبد الكريم اسماعيل الارحبي

□ صنعاء/سبأ:

اكد الاخ عبد الكريم إسماعيل الارحبي ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي في اعتزام الحكومة البدء بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية الكبيرة في قطاعات الطرق والكهرباء والبنية التحتية.

وفي حوار أجرته معه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أشار الارحبي إلى أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى المعنية بصدد استكمال الترتيبات الخاصة باستيفاء إعداد الوثائق والمناقصات المتعلقة بتنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في قطاعات الطرق والكهرباء والبنية التحتية والتي تم التوقيع على اتفاقيات تخصيصها من تعهدات المانحين بمؤتمر لندن وذلك خلال سقف زمني لا يتجاوز الستة الأشهر القادمة .

واوضح أنه سيتم تقديم مصفوفة الإصلاحات المحدثة للثلاث السنوات القادمة إلى مجلس الوزراء خلال سقف زمني لا يتجاوز الثلاثة الأشهر القادمة لمناقشتها وإقرارها ، مبينا ان تلك المصفوفة المحدثة المعتزم تطبيقها تمثل حزمة جريئة من الإصلاحات ، مشيرا إلى أن الحكومة بصدد بلورة الإستراتيجية الوطنية للامركزية إلى خطة عمل ولائحة تنفيذية وإدخال تعديلات على قانون السلطة المحلية ، وفيما يلي نص الحوار:

اعتبارات التعديل حكومي

سبأ: بداية نستهل هذا الحوار من الحدث والتطور الأبرز والمتمثل في التعديل الحكومي المحدود الأخير هل استندت حيثياته إلى مجرد سد الفراغ الطارئ في تشكيلة الحكومة نتيجة مشاركة بعض الوزراء في انتخابات المحافظين وفوزهم أم أن ثمة اعتبارات تقييم للأداء فرضت توسيع التعديل ليتجاوز مجرد سد الفراغ الطارئ في التشكيلة الحكومية ؟

الأرحبي: التعديل الوزاري المحدود قطعا كان ضروريا وطبيعيا عقب اجراء انتخابات المحافظين وما ترتب عن هذه الانتخابات من تأثيرات نتيجة ترشح وزراء في الحكومة في هذه الانتخابات لكنه ايضا ارتكز على اعتبارات موضوعية من التقييم الدقيق للأداء.

سبأ: ما حقيقة أن استبعاد بعض الوزراء من التشكيلة الحكومية كان نتيجة وجود ملفات لهم لدى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأن ثمة توجهات حكومية لإحالة ملفات أخرى إلى الهيئة قريبا ؟

الأرحبي: التعديل الحكومي كما أسلفت استند إلى اعتبارات موضوعية من التقييم الدقيق للأداء خلال الفترة الماضية منذ اجراء التغيير الحكومي الأخير أما ما يخص تعاطي الحكومة مع الفساد والفاسدين خلال الفترة المقبلة فلن يكون هناك أي تساهل من قبل الحكومة وأي مسئول أيا كان مركزه يثبت تورطه في قضايا فساد ستتخذ ضده الإجراءات القانونية وسيتم التعامل مع قضايا الفساد والفاسدين بحزم وصرامة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لديها كافة الصلاحيات القانونية والدستورية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها بشكل مستقل وشفاف ، والفترة القادمة من عمل الحكومة ستشهد تطبيق حزمة جريئة من الإصلاحات التي من ضمنها تعزيز اتجاهات مكافحة الفساد من خلال دعم وتعزيز استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتنسيق آليات المكافحة وبحيث يكون هناك تنسيق فاعل ومتكامل بين الجهاز والهيئة والقضاء والنيابة العامة إلى جانب تشجيع اضطلاع منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في الإسهام بمكافحة الفساد .

ما بعد التعديل الحكومي !!

سبأ: ماذا بعد التعديل الحكومي الأخير؟ ما طبيعة أولويات الحكومة للمرحلة القادمة ؟

الأرحبي: قطعا تعزيز مسارات الإصلاحات بتطبيق المزيد من الإصلاحات يحتل قائمة أولويات الحكومة وخلال الأشهر الثلاثة القادمة سيتم تقديم المصفوفة المحدثة للإصلاحات التي ستطبق خلال السنوات الثلاث القادمة إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها وهذه المصفوفة بالفعل تتضمن مجموعة جريئة من الإصلاحات التي ستعزز اتجاهات الحكومة في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية ومواصلة تطبيق الإصلاحات في مجال القضاء.

وكذا استكمال تحديث الخدمة المدنية، وإصلاح المالية العامة، وتعزيز اللامركزية، وتحسين مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة، وتمكين المرأة، وخلق أطر أكثر انفتاحا للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني .. كما أن المصفوفة المحدثة تغطي المحاور الرئيسية التي بدأ العمل فيها ،كجانب الحكم الجيد وتفعيل الإصلاحات في هذا الجانب وتحسين فاعلية وأداء الحكومة من خلال الإصلاحات المؤسسية المختلفة ، ومواصلة الإصلاحات في مجال التنمية الديمقراطية من خلال تعزيز الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان وتعزيز حرية الرأي والتعبير وإحداث إصلاحات فاعلة في المجال الإعلامي ومواصلة العمل الهادف إلى تهيئة مقومات بيئة استثمارية جاذبة وكذا مواصلة تعزيز التحولات اللامركزية في اليمن وانتخابات المحافظين التي جرت مؤخرا ولأول مرة في اليمن تمثل منعطفا محوريا في إطار تفعيل دور المحافظين والمجالس المحلية في قيادة عملية التنمية الشاملة في المجتمعات المحلية وبحيث يتم الانتقال وبشكل مدروس إلى الحكم المحلي كامل الصلاحيات .

لن يتم التساهل مع أي مسؤول فاسد والتعديل الأخير استند إلى تقييم دقيق للأداء

الاستراتيجية الوطنية للامركزية

سبأ: هلي يعني ذلك أن المرحلة القادمة ستشهد تطورات نوعية وملموسة على صعيد تطبيق الإستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية ؟

الأرحبي: نعم الحكومة بصدد تنفيذ مقررات الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية من خلال الدفع بهذه الإستراتيجية وبلورتها إلى خطة عمل ولائحة تنفيذية والفترة القادمة ستشهد بلورة الإستراتيجية بصورتها النهائية وإدخال التعديلات اللازمة على قانون السلطة المحلية ، وأجراء انتخابات المحافظين مثل تجسيدا حقيقيا لتوجهات الإرادة السياسية اليمنية صوب تعزيز اللامركزية في اليمن وصولا إلى الحكم المحلي كامل الصلاحيات وفق رؤية موضوعية ومدروسة وفاعلة والمرحلة القادمة إن شاء الله ستشهد تحسنا نوعيا لمقدرات التنمية في المجتمعات المحلية .

أولويات تنموية

سبأ: ماذا عن الأولويات التنموية أو بمعني أدق الجوانب المتعلقة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية خلال المرحلة القادمة من عمل الحكومة ما طبيعة المشاريع التي سيتم تدشين تنفيذها خلال الفترة القادمة ؟

الأرحبي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى المعنية بصدد استكمال الترتيبات الخاصة باستيفاء إعداد الوثائق والمناقصات المتعلقة بتنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في قطاعات الطرق والكهرباء والبنية التحتية والتي تم التوقيع على اتفاقيات تخصيصها من تعهدات المانحين بمؤتمر لندن وذلك خلال سقف زمني لا يتجاوز الستة الأشهر القادمة .

سبأ: تصاعدت مؤخرا وبشكل لافت تهديدات وأنشطة تنظيم القاعدة في اليمن وسط معلومات تشير إلى أن هذه الظهور اللافت يندرج ضمن إستراتيجية جديدة للقاعدة تهدف إلى استعادة وضعها السابق في منطقة الجزيرة والخليج إلى أي مدي تمثل هذه التهديدات تحديا صعبا لمقدرات الاقتصاد اليمني ؟ وكيف تتعاطى الحكومة مع هذه التهديدات خلال الفترة القادمة ؟

الارحبي: التفجيرات الأخيرة التي نفذتها عناصر تابعة للقاعدة في عدد من المدن واستهدفت مصالح ومنشآت وطنية وأجنبية في اعتقادي الغرض منها هو التأثير على علاقات اليمن بالدول التي تم استهداف مصالحها أو بمعنى أكثر بساطة دفع الأجانب إلى الخروج من اليمن من خلال الإرهاب والترهيب وهذه الغاية محل إدراك وتفهم من قبل الكثير من الدول التي أبدت تفهما لطبيعة التحديات التي تواجهها اليمن نتيجة مناهضتها للإرهاب ، أما ما يخص كيفية التعامل مع هذه التحديات فسوف يتم التصدي بحزم وقوة لأي محاولات تستهدف زعزعة استقرار اليمن

دراسة اندماج اليمن

سبأ: كيف تقيمون ما تضمنته التصريحات الأخيرة للأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول إقرار القمة التشاوري العاشر لقادة دول مجلس التعاون بدء اعداد دراسة خاصة حول التسريع بانضمام اليمن الكامل إلى مجلس التعاون ؟

الارحبي: نحن نثمن في الحكومة اليمنية المواقف الخليجية الداعمة وبقوة لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما صدر عن القمة التشاوري الأخير التي عقدت في مدينة الدمام السعودية من توجيهات تتعلق بإعداد دراسة حول تسريع انضمام اليمن لمجلس التعاون يجسد توجهات القرار والإرادة السياسية الخليجية الداعمة لاندماج اليمن ونقدر عاليا الجهود المتفانية التي تبذلها القيادة السياسية السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود في هذا الاتجاه واليمن تقدمت بمشروع الخطة العشرية للتنمية في اليمن وسنعمل مع دول مجلس التعاون والأمانة العامة للاستفادة من هذه الخطة في اعداد الدراسة الشاملة الخاصة باندماج اليمن حيث يتطلب تنفيذ هذه الخطة تمويلات تصل إلى (48 مليار دولار) تتحمل اليمن توفير جزء من الاحتياجات التمويلية لتنفيذ هذه الخطة إلى جانب مساهمات دول مجلس التعاون الخليجي.

الوحدة اليمنية المنجز الأعظم

سبأ: أخيرا وبمناسبة العيد الوطني الثامن عشر للجمهورية اليمنية كيف تقيمون ما تحقق من إنجازات تنموية خلال السنوات الماضية وماذا عن المستقبل ؟

الأرحبي: الوحدة اليمنية هي أعظم أنجاز تحقق للشعب اليمني في تاريخه المعاصر وفي اعتقادي أن دولة الوحدة استطاعت بتكوينها الجغرافي والديمغرافي أن تحتل مكانة لائقة وهامة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، أما ما يخص ما تحقق من انجازات على الصعيد التنموي فمفارقات التنمية بين ما كان سائدا من قبل وما تحقق عقب إعادة تحقيق الوحدة المباركة شاسعة وتكفي للدلالة على عظمة انجاز الوحدة الذي ترسخ عاما بعد عام في وجدان اليمنيين وإن شاء الله المستقبل واعد بكل الخير ويجب أن نكون متفائلين لأن هناك الكثير من المعطيات التي تبعث على التفاؤل إزاء المستقبل .

اتفاقيات تسوغ تهريب الآثار!

فيصل الصوفي

□ نحن بحاجة للمساعدة ونرغب في تقديم التنازلات المسموح بها لكي نصبح عضواً في نادي دول الخليج.. هذا صحيح.. ونحن أيضاً لدينا ما نقدمه للأشقاء لكي يحصلوا منا على مصالح مشروعة.. وهذا مؤكد.. لكن تبادل المصالح ينبغي أن لا يحدث على حساب التاريخ والهوية والتفريط بالآثار اليمنية أو الاستثمار في هذا القطاع!

□ هل سمعتم أن حكومة في الدنيا تقبل أن تأتي إليها شركة من دولة أخرى وتبرم معها اتفاقاً ينص على أن تستثمر في قطاع الآثار، أي أن تنقب عن الآثار ثم تنقلها إلى بلادها أو إلى أي معارض في أي مكان؟

□ وإذا سمح لشركة أن تأتي وتصور الوثائق والمخطوطات النادرة لكي ترجع بهذه الصور إلى بلادها لتعرضها هناك، ألا يقلل هذا من قيمة الوثائق والمخطوطات الأصلية؟ ولماذا على أحدهم أن يقدم من دولة الإمارات العربية مثلاً لرؤية مخطوطة نادرة في صنعاء إذا كانت صورة المخطوطة نفسها موجودة في داخل مركز في أحد شوارع أبوظبي؟

□ لا بأس أن تنقل المخطوطات والقطع الآثارية من معرض دولي إلى معرض آخر بقصد الترويج لها وإغراء المهتمين والسياح بزيارتها وهي في موطنها الأصلي، لكن هل سيأتي أحد إذا كانت المخطوطة أو التحفة موجودة داخل معرض دائم في تلك الدولة؟

□ أقول هذا بعد أن وصلني علم بأن هناك اتفاقية أبرمت مع جهة ما في دولة قطر تخول تلك الجهة التنقيب عن الآثار في اليمن ونقل اللقى الآثارية إلى هناك أو إقامة متحف أو معرض خاص هنا.. وفي موضوع آخر أبرم اتفاق مع شركة إماراتية يمكنها من نسخ أو تصوير مخطوطات ووثائق يمنية مهمة ونادرة ونقل النسخ أو الصور إلى الخارج لاستثمارها هناك.. هل يعقل هذا؟

□ نحن غاضبون من العبث بالآثار ومن تهريبها، فإذا بنا أمام مشروع يعبث بالآثار والتاريخ ويهربهما إلى الخارج بموجب اتفاقيات تسوغ ذلك، والمبرر هو الاستثمار.. إن قانون "دعه يمر دعه يستثمر".. يجب أن لا يشمل الاستثمار بهويتنا وتاريخنا وآثارنا.

في المؤتمر الإقليمي حول حماية اللاجئين .. مشاركون :

ظاهرة النزوح إلى اليمن في تزايد مالم يتدخل المجتمع الدولي لحلها

□ صنعاء / سبأ :

أكد مشاركون في المؤتمر الإقليمي حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في خليج عدن انه بدون معالجة الأوضاع في الصومال سوف تستمر عملية الهجرة الجماعية والموت الجماعي جراء النزوح الصومالي المتزايد بسبب الأوضاع في الصومال الشقيق وبالتالي استمرار الموت الجماعي للاجئين غرقاً في البحر .

ودعا مشاركون دوليون في المؤتمر الذي عقد بصنعاء يومي 19 و20 مايو الجاري بمشاركة واسعة من الدول الافريقية ودول مجلس التعاون وممثلين عن المنظمات الدولية والدول المانحة الى ضرورة تنظيم عملية الهجرة وتتولى الدول إبعاد الناس عن الخطر وإنقاذ أرواحهم في هجرة طوعية بدلاً من ترك المسألة للفرد الذي يدفع حياته غالباً ثمناً لما يظنه إنقاذا لها بسبب الاجراءات الوحشية التي يتخذها تجار الموت ممن يمتهنون تهريب البشر عبر البر والبحر .

إذ يرى مسؤول الحماية بالمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين سامر حدادين أن ظاهرة النزوح الجماعي التي تزيد يوماً عن يوم من الصومال الى اليمن ستظل في تصاعد مستمر مالم يتدخل المجتمع الدولي لحل المشكلة التي يرتفع معها عدد الموتى الذين يذهبون ضحية أعمال تجار الموت المختصين بتهريب البشر الذين غالباً ما يلقونهم في البحر حينما يواجهون صعوبة في الوصول الى الاهداف المراد تهريب البشر اليها ولايستقبلهم سوى الموت نظراً لعدم تمكنهم من انقاذ انفسهم ، نظراً لقيام المهربين بربط أيادي من يهربونهم حتى لايتمكنوا من الحركة حال قرر مهربو البشر رميهم في البحر لسبب أو لآخر.

وطالب المشاركون ممن يمثلون الدول المعنية في القرن الافريقي واليمن ودول الخليج ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بضرورة التعامل بصيغة فعالة ومحايدة مع الاسباب الحقيقية التي تجبر الناس على مغادرة الديار وأزدياد الهجرة الجماعية وبخاصة من دول القرن الافريقي الى اليمن وفي مقدمتها الصومال والتي قالوا انه غالباً ما يكون سببها الفقر والأوضاع غير المستقرة في البلدان المهجورة.. مشددين على ضرورة تكاتف الجهود الدولية لبذل المزيد من الجهود التي من شأنها أنقاذ اللاجئين وحمايتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم في بلد المهجر وعدم تحميل الدولة التي يصلون اليها اعباء هذه الهجرات .

وتعتبر اليمن محطة منتظمة ومرسى للقوارب القادمة من القرن الافريقي كما يعتبرها غالبية الناس على أنها وجهة مؤقتة في الطريق للحصول على فرص العمل في دول الخليج التي تتمتع بوضع إقتصادي أفضل.. وقد حافظت اليمن على الدوام على إنتهاج سياسة الباب المفتوح بالنسبة للاجئين وخاصة اللاجئين من الصومال الذين تستضيف اليمن أعداداً كبيرة منهم . ونتيجة لتزايد أعداد المهاجرين الذين يصلون بصحبة اللاجئين فقد بدأت دول الجوار تمارس ضغوطاً على اليمن لفرض حراسة مشددة على الحدود الأمر الذي يعرض المنحى التقليدي الذي يتسم به الكرم اليمني تجاه اللاجئين والوافدين الآخرين لبعض المخاطر ، وبالنظر الى الموارد الكثيرة التي تتطلبها اليمن لمواجهة التحدي الناتج عن تزايد الوافدين فقد طالبت اليمن غير مرة ولاتزال بتوفير مزيد من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لمواجهة المشكلة والحد من تفاقم مخاطرها على اليمن ودول الجوار وبعض الدول الغربية التي يقصدها المهاجرون الأفارقة ممن يتخذون اليمن نقطة عبور اليها .

وقد ضمت وكالات دولية من ضمنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين صوتها الى صوت اليمن في الدعوة إلى توفير مزيد من الاهتمام الدولي وتوفير مصادر الدعم لمساعدة اللاجئين الذين يعبرون خليج عدن ، وكذا وضع استراتيجية ملائمة للتخفيف من معاناتهم الأمر الذي من شأنه الاسهام في خفض الحوادث المأساوية التي يتعرض لها هؤلاء الناس جراء الرحلات التي يقومون بها للنفاذ بجلودهم والمحفوفة بالكثير من المخاطر التي تصل في أحيانا كثيرة حد الموت.

وأتفقت الوكالات الدولية العامة في الصومال العام الماضي 2007 على تشكيل فريق عمل حول الهجرة المختلطة تشارك في الاشراف عليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية ، بحيث يتعين على هذا الفريق إعداد استراتيجية تتضمن الجوانب الأساسية للحركة المختلطة إبتداء من الصومال والدول التي تواجه هذه التحديات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة هذه الحركة وتوفير الاستجابة لمواجهتها .

وقد بدأ أعضاء الوكالات المكون منها هذا الفريق باتخاذ إجراءات مكثفة منها على سبيل المثال تنفيذ حملات إعلامية بغية رفع مستوى الوعي بالمخاطر جراء العبور وكذا توفير المساعدات والحماية للمهاجرين واللاجئين بما في ذلك توفير المساعدة للراغبين في العودة طوعياً الى مناطقهم .

وهدف المؤتمر الاقليمي الاخير بصنعاء حصر التحديات الناشئة عن الهجرة المختلطة في البلدان الرئيسية التي تشكل نقاط المغادرة والعبور والوصول في المنطقة ، بغية الخروج برؤية موحدة حول ايجاد استراتيجية للحماية ذات منهجية شاملة لمعالجة المكونات الهامة لمجاميع اللاجئين الخاصة بحركة العبور عبر خليج عدن.. الى جانب الخروج برؤية حول معالجة التهريب بشكل صارم من جهة وزيادة توفير وسائل الحماية للاجئين في دول العبور واللجوء من جهة أخرى .

وتواجه اليمن وضعاً استثنائياً منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بسبب التنامي المضطرد لأعداد الوافدين من طالبي اللجوء حتى غدت اليوم وفقاً لبعض التقديرات من أكثر الدول استقبالا للاجئين ومع ذلك فقد دأبت باستمرار على انتهاج سياسة متسامحة إزاء الوافدين من ملتمسي اللجوء وبالذات مع الصوماليين بحكم الروابط الوثيقة بين الشعبين الشقيقين بالإضافة الى استيعاب حقيقة الوضع الأمني المتدهور في الصومال.

وتشير تقارير رسمية الى ان أعداد اللاجئين في اليمن يزيد عن /500/ ألف لاجئ ينتشرون في مختلف محافظات الجمهورية فيما لا تتجاوز أعداد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية /150/ ألف لاجئ .

ولايهتم سماسرة تجارة الموت وتهريب البشر والمخدرات من مالكي السفن الخشبية المتهالكة التي تنطلق من الموانئ الصومالية بجنسية من يدفع النقود للانطلاق به صوب السواحل اليمنية كما لا يعنيهم حياة الكثيرين ممن لقوا حتفهم في عرض البحر غرقاً إما بسبب إجبارهم على النزول في مناطق عميقة أو بسبب جنوح هذه السفن التي تحمل ما يفوق طاقتها كما ان دول الجوار والدول المهتمة بأمن المنطقة لم تول خطر هذا الاتجار على أمن واستقرار المنطقة ما يستحقه من الاهتمام مما زاد الوضع سوءا .

ويؤكد سياسيون وخبراء ان اليمن لن تستطيع بمفردها مواجهة هذه القضية ما لم تكن هناك مساعدات كافية وفاعلة من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الدول المانحة ، فضلاً عن تطبيق الدول القانون الجزائي على المتاجرين بالبشر وتهريبهم وذلك من خلال تطبيق بروتوكول الأمم المتحدة لمناهضة تهريب المهاجرين برا أو بحرا أو جوا المقر في عام 2000م وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص .